

HD

WERECORD
نحن نسجل

●REC



#خدمة_التسامح

كيف صنعت الإمارات

00:01:00

www.werecord.org



الإمارات.. خدعة التسامح

تقرير شامل حول الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الإماراتية خلال "عام التسامح"، تكشف
الانتهاكات الواردة حجم خدعة التسامح خلال عام 2019

Copyright © 2019 We Record

All rights reserved.

الفهرس

3	أولاً: المنهجية
4	ثانياً: المقدمة
5	ثالثاً: معتقلات بلا حقوق
10	رابعاً: الأشخاص المنتهية محكوميتهم
11	خامساً: أسر المعتقلين في مرمى نيران السلطة
12	سادساً: معاداة المنظمات الحقوقية وعقاب الحقوقين
14	سابعاً: اليمن والمقيمين الأجانب في الإمارات
15	ثامناً: الخاتمة والتوصيات

أولاً: المنهجية

اعتمدنا في سبيل إعداد هذه التقرير في المقام الأول على ما يزيد من 117 حالة قام فريق "نحن نسجل" بتوثيقها، وقد تضمن التوثيق لقادات شخصية لبعض الضحايا الناجين تضمنت شهاداتهم وقائمة انتهاكات حقوقهم في دولة الإمارات العربية المتحدة سواء كانت الانتهاكات متعلقة بحالات اعتقالات تعسفية أو اخفاء قسري بالإضافة إلى تعذيب وسوء معاملة ومحاكمات غير عادلة وغيرها من الانتهاكات التي تعرض لها أشخاص ونساء وذويهم على خلفية أنشطة اجتماعية وسياسية وحقوقية، وكذلك استشهادنا في تقريرنا بإصدارات منظمات حقوقية بخصوص الإمارات ومنها منظمة هيومان رايتس ووتش.

راعى فريق العمل على التقرير قواعد المهنية في التدقيق والتثبت وإحکام الصياغة والسرد من أجل الوقوف على طبيعة وحجم الانتهاكات المتنوعة بحق أصحاب الرأي بالسجن التعسفي واستمرار حبس بعضهم رغم انتهاء محكوميتهم، وسحب جنسيات عائلات المعتقلين وانتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وتهديدهم، بالإضافة إلى استمرار استهداف المنظمات الحقوقية والنشطاء الحقوقين خلال عام 2019، تلك العام التي أطلقت عليه الحكومة الإماراتية بـ"عام التسامح".

ثانياً: المقدمة

تعقد دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من هذا العام 2019 مؤتمر دولي تحت عنوان "التسامح" وتقبل الآخر والتعايش هي من تنظمه ومن المنتظر أن يحضر عدد كبير من الشخصيات العامة الدولية والإقليمية وممثلي دول ومؤسسات، بموعد دعوات رسمية وجهتها حكومة الإمارات للمستهدفين بالحضور.

عام التسامح.. قيم غائبة لسلطة يضيق صدر مؤسساتها الأمنية وقيادتها السياسية على النشطاء الحقوقيين والاجتماعيين وتزج بهم رجالاً ونساءً في السجون بعد محاكمات صورية افتقدت لأبسط معايير المحاكمات العادلة وضمانات التقاضي، عقباً على أنشطة كفلها الدستور والقانون الإماراتي إلى جانب التشريعات الدولية، ليصبح عام التسامح هو عام لخدعة التسامح لنظام يحاول التجفيف من صورته.

فعلى صعيد ملف النساء، استمرت معاناة الثلاث معتقلات الإماراتيات على خلفية أنشطتهم الاجتماعية والتضامنية، داخل مقرات احتجازهن بسوء المعاملة والحرمان من العلاج والتحرش الجنسي وسوء التغذية والتضييق عليهم في التواصل والاتصال مع ذويهم وزياراتهن.

أوضاع غير إنسانية في سجن الوثبة كلفت الناشطة الاجتماعية علياء عبد النور حياتها بعد أن تعنتت السلطات بشكل غير مبرر في علاجها وتفاقم حالتها الصحية حتى لفظت أنفاسها الأخيرة في 4 مايو 2019.

أما على صعيد الصادر بحقهم أحكام نهائية بالسجن وأنهوا محکوميتهم إلا أن السلطات الإماراتية تماطل في الإفراج عنهم حيث رصدنا استمرار إيداع ما لا يقل عن 12 شخصاً منتهية محکوميتهم في السجون بشكل غير قانوني، أفرجت بعد ذلك عن اثنين فيما لا زال 10 على الأقل قابعين في السجون تجاوزت مدد إيداعهم محکومياتهم بفترات وصلت إلى عامين ونصف العام من.

لم تكتفي السلطات الإماراتية باستخدام الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والمحاكمات الغير عادلة في مواجهة النشطاء وأصحاب الرأي، بل استمرت أيضاً في استخدام سحب جنسية 16 من أبناء وزوجات المعتقلين كنوع من أنواع العقاب المضاعف.

لم تتغير سياسات السلطات الإماراتية المعادية لمنظمات حقوق الإنسان وظللت تفرض خلال عام 2019، نفس القيود على عمل تلك المنظمات داخل الإمارات واستمرت في عدم السماح للمنظمات الدولية مثل "هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية" بدخول البلاد ورصد وتوثيق الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها الإمارات.

ثالثاً: معتقلات بلا حقوق

كان فريق "نحن نسجل" في وقت سابق من عام 2019، قد نشر تقريراً حول الانتهاكات التي تعرضت لها المعتقلات في سجون دولة الإمارات العربية المتحدة وكشف التقرير عن إحصاءات مرعبة لتلك الانتهاكات حيث وثقنا ما لا يقل عن 237 واقعة انتهاك بحق المعتقلات على خلفية انشطة تضامنية واجتماعية، رابط التقرير [هنا](#).

مورست هذه الواقع في 7 مقرات مختلفة بدءاً بمنازل الضحايا ومروراً بمقرات أمن الدولة "مقرات الاحتفاء القسري والتعذيب"، ومقرات النيابة العامة وداخل محاكم أمن الدولة التي تفتقد لأبسط ضمانات المحکمات العادلة، وداخل المستشفيات وأماكن تلقي العلاج، وفي سجن الوثبة، وأماكن أخرى.

حيث تنوّعت أنماط الانتهاكات التي وصلت إلى 22 نمطاً مختلفاً، بين التعذيب البدني بـ 43 واقعة و 56 واقعة إيذاء نفسي وسوء معاملة الاحتفاء القسري - الاحتجاز التعسفي - انتهاك حرمة حياة خاصة - اقتحام منزل بدون سند قانوني - تناول عقاقير مخدرة - الحرمان من الغذاء الصحي - الحبس الإنفرادي - التضليل والخداع - كشف عورة - منع من السفر - الحرمان من تقديم شكاوى والتحقيق فيها - الحرمان من التريض والتعرض للشمس - الحرمان من الزيارة والاتصال - الإكراه على اعترافات - التهديد - مصادرة ممتلكات - تحطيم محتويات منازل - الحرمان من حقوق التقاضي وتوكيل محامي وأخيراً الحرمان من العلاج الذي أودى بحياة الناشطة الاجتماعية علياء عبد النور" في 4 مايو 2019.

وكانت علياء عبد النور قد اعتقلت في 28 يوليو 2015، على خلفية نشاطها الاجتماعي وكفالة ضحايا الحرب في سوريا وظلت تواجه قرابة أربع سنوات أشكال شتى من الانتهاكات رغم تدهور حالتها الصحية بشكل ملحوظ.

تقدّمت أسرتها مرات عدّة بطلبات استرحة "5 طلبات" لديوانولي العهد للإفراج عنها كونها مريضة بالسرطان واستمرار حبسها لن يساعدها على التشفافي وتلقي العلاج المناسب، رُفضت كل طلبات الاسترحة التي كان منها طلب مؤرخ في 17 أكتوبر 2017، وتم رفضه بالقرار المؤرخ 30 أغسطس 2017.

جسّدت قصة علياء نموذجاً واضحاً لتوحش الدولة وتدنيس القانون وقيم الإنسانية، فعند اعتقالها واجهت سوء المعاملة وانتهاك حرمة حياتها الخاصة والعنف الجسدي بالضرب المبرح حتى سقطت على الأرض، ثم تم تقييد يدها بالكليش خلف ظهرها وكذلك قدمها ووضع غمامه على عينيها.

كما لم تجد القوات حرجاً في أن توجه أسلحتها صوب رأس والدتها المُسنة وتهديدها بالكلاب البوليسية، انصرفت القوة الأمنية ومعها علياء بعد تكسير باب المنزل وتحطيم والعبث في محتويات المنزل، أمام والدتها وشقيقتها اللاتي دخلن في نوبة بكاء وعجز تجاه ما تواجهه وستواجهه علياء.

اعتقلت أيضاً شقيقة علياء وتعرضت للاختفاء القسري لفترة على يد أمن الدولة، قبل أن يتم الإفراج عنها في وقت لاحق.

واجهت علياء خلال فترة اختفائها القسري التي وصلت إلى خمسة أشهر داخل مقرات الأمن الوطني الإيداع في زنزانة انفرادية ضيقة جداً بها لمبة شديدة الإضاءة "بغرض الإزعاج والقلق" لم يسمح لها بإدخال أغطية ومفرشات، وهو ما تسبب في شعورها بالألم مستمرة في الظهر نتيجة نومها على الأرض، سلط عليها كاميرا مراقبة على مدار 24 ساعة، وظلت محرومة من أشعة الشمس والتريض لمدة 3 أشهر متصلة.

انتشرت منها الاعترافات بالإكراه والتهديد وإجراء التحقيقات معها مقيدة ومعصوبة العينين ثم أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا التي عصفت بكل حقوقها وتعتمدت التستر على وقائع التعذيب والاعتراف بالإكراه والاختفاء القسري وغيره من الانتهاكات، وبعد 9 جلسات قضت بسجين علياء 10 سنوات، ثم تأييد الحكم في 15 مايو 2017 في ظل إجراءات لا تختلف عن إجراءات المحاكمة الأولى.

فعلياء عبد النور خضعت لإجراءات تعسفية أثناء تواجدها داخل المستشفى، من خلال احتجازها وتقيد يديها في السرير الملقاة عليه لتلقي العلاج الغير مناسب لوضعها الصحي وخطورته، وتركها في دوره المياه لفترات طويلة في كل مرة تسقط على الأرض مغشياً عليها، ووصلت حالتها من السوء لدرجة عدم قدرتها على النوم من شدة الألم، فقدت على إثر ذلك 10 كيلو جرام من وزنها، ، لتنقل في آخر أيامها إلى مستشفى توام قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة في 4 مايو 2019. بعد إصرار وزارة الداخلية على حرمانها من العلاج وعدم الأخذ بعين الاعتبار بالتقرير الطبي الرسمي الصادر من مستشفى المفرق الحكومي نهاية عام 2017 بضرورة البدء في خضوعها لبرنامج العلاج الكيميائي ثم اجراء عملية جراحية.

أما أمينة محمد أحمد سعيد العبدولي، وهي أم لخمسة أطفال، فلا زالت محرومة منهما وتقبع في سجن الوثبة سيء السمعة وتواجهه سوء المعاملة والإيذاء النفسي المستمر على يد موظفي السجن.

وكانت أمينة التي تبلغ من العمر 36 عاماً، قد اعتقلت في شهر نوفمبر 2015، من منزلها وأمام أطفالها الخمسة بعد اقتحام قوات أمن الدولة بزي رسمي و المدني منزلها الكائن في قرية الطيبة، التابعة لإمارة الفجيرة، في حدود الساعة العاشرة مساءً.

واجهت منذ اللحظة الأولى لاقتحام قوات أمن الدولة بلباس مدنى منزلها انتهاكات عديدة بانتهاك حرمة حياتها الخاصة وعدم السماح لها بارتداء ما تراه مناسبا قبل دخول القوات وترهيب أطفالها. واعتقالها أمامهم واصطحابها مقيدة اليدين والعينين ومعصوبة العينين وسط حالة من البكاء الهisterي للأطفال.

ودخلت في حالة انهيار بعد إبلاغ أفراد الأمن لها باعتقال شقيقها "مصعب" وشقيقتها "موزة" 18 عاما، بالتزامن مع اعتقالها.

تعرضت بعد ذلك ولعدة أشهر للإخفاء القسري داخل مقرات أمن الدولة أو دعت خلالها في زنزانة انفرادية شبه منعدمة التهوية وواجهت خلال هذه الفترة سوء المعاملة والتعذيب والإكراه على اعترافات لا علاقة لها بها والحرمان من التريض والتعرض للشمس، والتهديد بحرمانها من حضانة أبنائها، وإيذانها نفسيا بإبلاغها كذبا أن أولادها مشتبهين وحالتهم النفسية سيئة ولا يوجد من يرعاهم.

أحيلت إلى المحاكمة وواجهت حكما بالسجن 5 سنوات وغرامة 500 ألف درهم إماراتي، على يد القاضي فلاح الهاجري بتاريخ 21 أكتوبر 2016 في ظل إجراءات لم تضمن لها الحد الأدنى من حقوقها في التقاضي والدفاع عن نفسها.

عانت ولا زالت تعاني داخل سجن الوثبة المودعة في منذ 30 يونيو 2016، من التعنت في السماح لها بالزيارة "زيارة من خلف حواجز زجاجية" والتضييق عليها في التواصل والاتصال مع ذويها وسوء المعاملة من حراسات السجن.

عقابا على محاولاته الرامية للإفراج عن أبناء شقيقه تعرض عم أمينة العبدولي للتهديد وإجباره على التوقيع على إقرار تبرأ من أبناء شقيقه الثلاثة المعتقلين حينها، داخل مقر حكومي كان مقصدته من زيارته تقديم طلب استرحام بالعفو عن أبناء شقيقه، لم يتوقف الأمر عند عم أمينة وطال شقيقها الأكبر وليد، الذي اشتكي اعتقال أشقائه الثلاثة (أمينة، موزة، مصعب)، بعد صلاة الجمعة في 29 نوفمبر 2015 ليتم تعريضه للاختفاء القسري لفترة ثم الإفراج عنه في 14 مارس 2016.

كذلك **ميريم سليمان البلوشي** الطالبة بكلية التقنية، التي كانت تبلغ من العمر "19 عاما" عند اعتقالها 19 نوفمبر 2015، لا زالت تواجه سوء المعاملة والتعنيف اللفظي داخل سجن الوثبة، منذ إيداعها فيه بتاريخ 22 أبريل 2016.

مريم التي تقضي حكما بالسجن خمس سنوات، على خلفية نشاطها الاجتماعي والتضامني، لم تقتصر الأوضاع الإنسانية في حقها على سجن الوثبة فقد تعرضت داخل مقرات أمن الدولة للاختفاء القسري والتعذيب البدني والنفسي والترهيب والإكراه على الاعترافات باتهامات لا علاقتها لها بها.

انتهاكات بدأت بانتهاك حرمة حياتها وحياة أسرتها الخاصة والترهيب والاعتداء اللفظي والتعنيف الجسدي وسوء المعاملة داخل منزل أسرتها الكائن في مدينة كلباء التابعة لإمارة الجميرة، على يد عناصر أمن الدولة التي اقتحمت منزلها واقتيادها أمام والدتها وأشقائهما الصغار، مقيدة اليدين والقدمين معصوبة العينين إلى جهة غير معلومة ودون إبراز القوات للأسرة المصوغ القانوني لعملية اعتقالها، مريم التي كانت تبلغ من العمر وقت اعتقالها 19 عاما، مُنعت من استكمال دراستها حيث كانت في عامها الدراسي الأخير وتنتظر التخرج والانطلاق نحو المستقبل. ولم تكن تعلم أن تبرعها بمبلغ (2300) درهما إماراتيا لأسرة سورية، لم تتجاوز قيمة التبرع (620) دولاراً أمريكيا، سيقودها نحو المجهول داخل مقرات الاحتجاز والسجون في دولة الإمارات.

ومن بين الانتهاكات التي واجهتها وتواجهها مريم، استقبالها في سجن الوثبة بإجبارها على التعرى ونزع ملابسها بالكامل بدعوى التفتيش، وتعرضت للتعذيب الجسدي على مدار 3 أيام متصلة وتقيد اليدين والقدمين بسبب اعترافها على سوء المعاملة ومطالبتها بالنقل إلى سجن آخر.

تعاني أيضاً من سوء التغذية ورداءة الوجبات الغذائية المقدمة للسجينات في السجن وعدم مراعاة المواصفات الصحية ومعايير النظافة في الطبخ حيث عثرت في كثير من الأحيان على حشرات في الوجبات.

أودعت في الحبس الانفرادي لأكثر من مرة على يد حارسة في السجن تدعى "رقية عبد الرحمن زبار" مغربية الجنسية، ودائماً ما تقوم بالاعتداء عليها دون أن ترتكب أي مخالفة تستوجب معاقبتها.

كما تم نقلها على يد ضابط برتبة رائد يدعى "إبراهيم" من زنزانتها وتجريدها من مستلزماتها الشخصية والمعيشية عقباً لها نتيجة دخولها في إضراب عن الطعام في 11 أبريل 2018.

واجهه تضييق غير مبرر على تواصلها واتصالها بزوجها وفي بعض الأحيان تحرم من الزيارة التي تتم عبر سماعات هاتفية ومن خلف الواح زجاجية عازلة للصوت، ومن بين تلك الواقع قيام ضابط برتبة رائد، يدعى (مطر البلوشي)، بمنع والدتها من الزيارة بإرجاعها من على بوابة السجن، بتاريخ 29 أبريل 2018.

واجهه التعنيف والنهر المستمر من موظفي وموظفات السجن دون سبب، ومن بين وقائع التعنيف قيام ضابطة برتبة نقيب، تدعى (سمسه اليعوقبي)، بتعنيفها والصراخ في وجهها لترهيبها.

مريم تواجه أيضاً مخاطر صحية حقيقة نتيجة صرف إدارة السجن أدوية منتهية الصلاحية وتزوير تقارير طبية تفيد بعرض الضحية على مستشفى المفرة الحكومي 20 مرة، وهو ما يخالف الحقيقة المرة التي تعيشها مريم حيث لم يسمح لها بالعرض على المستشفى نهائياً حتى نهاية سبتمبر 2018.

وبشكل عام فإن حقوق المرأة في الإمارات العربية المتحدة لا زالت قيد التغييب ويستمر التمييز على أساس الجنس برعاية الدولة بما ينتقص من قدر المرأة وكرامتها وحقوقها بما يجعلها عرضة أيضاً للاعتداء على يد الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى. وكانت السلطات قد أصدرت قانوناً لمكافحة التمييز في عام 2015 دون أن تدرج التمييز في مواجهة النساء ضمن المحظورات فيه.

فعلى سبيل المثال في عام 2010، قضت "المحكمة الاتحادية العليا"، استناداً على المادة 53 من قانون العقوبات، بأحقية الأزواج في ضرب زوجاتهم وتوقيع أشكال أخرى من العقوبات عليهم أو إكراهن، ووضعت المحكمة في حكمها شرطاً يجسد صورة واضحة للتحايل على القانون، وهو ألا ينتج عن ضرب الأزواج لزوجاتهم علامات جسدية!

رابعاً: الأشخاص المنتهية محاكمتهم

على صعيد الأحكام النهائية الصادرة بالسجن من دوائر قضائية غير مستقلة، بحق عدد من المواطنين الإمارتيين على خلفية أنشطة اجتماعية وحقوقية وسياسية معارضة كفلاها الدستور والقانون، فإننا لاحظنا استمرار إيداع 12 شخصاً في السجون بشكل تعسفي وغير قانوني، أفرج عن اثنين منهم ولازال 10 قيد الاعتقال التعسفي، برغم انتهاء محكمياتهم التي تمثل في حد ذاتها انتهاكاً صارخاً وعقاباً على ممارسة الحقوق في ظل إجراءات لم يتتوفر فيها الحد الأدنى من الضمانات القانونية ومعايير المحاكمات العادلة.

وفي 23 يوليو 2018، أنهى المواطن الإماراتي "خليفة ربيعة" محكميته بالسجن خمس سنوات "وكان المحكمة قد غرمته بجانب الحكم غرامة نصف مليون درهم إماراتي" ولكنه إلى الآن قيد الاعتقال الغير قانوني ولا يعرف أسباب ذلك.

وكان ربيعة قد اعتقل في 23 يوليو 2013، ضمن عدد من الأشخاص الذين صدر في حقهم فيما بعد أحكام مختلفة بالسجن في القضية المعروفة بـ "دعوة الإصلاح".

كما أنهى كل من "عمران على حسن الرضوان الحارثي" و "محمود حسن محمود أحمد الحوسني" و "عبد الله عبد القادر أحمد على الهاجري" محكمياتهم بالسجن سبع سنوات في 16 يوليو 2019، وكان من المفترض أن يفرج عنهم فور انتهاء مدة الحكم ولكن السلطات الإماراتية لم تفرج عنهم حتى تاريخ إصدار هذا التقرير وتستمر في اعتقالهم بشكل خارج إطار القانون، وترجع واقعة اعتقالهم ليوم 16 يوليو 2012، على خلفية القضية المعروفة إعلامياً بـ "دعوة الإصلاح 94".

انتهت أيضاً محكمية المواطن الإماراتي "منصور حسن أحمد الأحمدى" بالسجن سبع سنوات، في 12 أكتوبر 2019، بموجب القضية المعروفة إعلامياً بـ "دعوة الإصلاح 94".

أما المواطن "أحمد الملا" فلازال قيد الاعتقال الغير قانوني داخل السجون الإماراتية لأكثر من عامين ونصف العام بالرغم من انتهاء محكميته بالسجن ثلاث سنوات بموجب قضية "دعوة الإصلاح" بتاريخ 1 مايو 2017.

أيضاً المواطن "فيصل الشحي" الذي أنهى محكميته بالسجن ثلاث سنوات في 22 أبريل 2017، لا زال يقع في سجون الإمارات بدون مصوغ قانوني أو مبرر يسمح للسلطات باستمرار اعتقاله بهذا الشكل.

خامساً: أسر المعتقلين في مرمى نيران السلطة

لم تكن أسر المعتقلين والمعتقلات في الإمارات العربية بمعزل عن مواجهة عدد من الانتهاكات على يد أجهزة الدولة المختلفة وكان فقدان أحد أفراد الأسرة بالأمر الهلين على باقي أفرادها لتقوم السلطات بمضاعفة معاناتهم من خلال استهدافهم وتعمد إيذائهم نفسياً وجسدياً وفي بعض الأحيان قانونياً بسحب جوازات السفر أو سحب الجنسية وتركهم بدون أي أوراق ثبوتية أو جنسية في مخالفة جسيمة للدستور الإماراتي الذي يضمن لمواطني الإمارات حقوقهم في الجنسية والتمنع بها وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فبموجبه تعتبر الجنسية حق أصيل لكل إنسان لا يجوز حرمانه منها تعسفاً.

فما الذي ارتكبه هذه الأسر وذويهم المعتقلين بسبب ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي حتى تُسحب منهم الجنسية ويهدد البعض الآخر بسحبها منهم إذا تحذوا في العلن عن معاناتهم وما يتعرض له ذويهم من انتهاكات خطيرة؟

ووثق فريق "نحن نسجل" قيام السلطات الإماراتية بسحب جنسية 16 شخصاً من أبناء وزوجات معتقلين لديها بمحض قرارات تعسفية بغرض الانتقام من المعتقلين وزيادة الضغوط النفسية وتهديد مستقبليهم بصورة مخيفة، كما وثق قيام السلطات الإماراتية بواقعتين ابتزاز لأسر وزوجات المعتقلين وتعليق استرداد حقوقهم في الجنسية والمواطنة على شرط الطلاق من أزواجهن، ولم يتم التراجع عن قرارات سحب الجنسية حتى تاريخ اصدار التقرير.

سادساً: معاداة المنظمات الحقوقية وعقاب الحقوقين

على صعيد العمل الحقوقى داخل الإمارات العربية المتحدة فلمازالت السلطات تنتهج سلوك عدائى تجاه المنظمات الحقوقية وتعرقل أي مساعي لمتابعة الأوضاع الحقوقية وتنمع الحقوقين من زيارة الإمارات، وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد أشارت في عدة مناسبات إلى استمرار السلوك العدائى للسلطات الإمارتية تجاه الحقوقين أفراد ومنظمات. حيث ذكرت في تقريرها "[التقرير العالمي](#)" الصادر مطلع عام 2019، أن الإمارات تواصل منع ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية من زيارتها.

فالناشط الحقوقى أحمد منصور، الذى أتم عامه الخمسون في 22 أكتوبر الماضى، [المتحجز](#) منذ 20 مارس 2017، يقع في السجون الإمارتية تتفيدا حكم قضائى في حقه بالسجن 10 سنوات بدعوى "نشر معلومات مغلوطة تضر بالوحدة والانسجام الوطنى"، ولكن تهمته الحقيقية هي نشاطه المدافع عن حقوق الإنسان ومطالباته المستمرة عبر موقع التواصل الاجتماعى بالإفراج عن المغرد "أسامة النجار" الذى قضى حكم بالسجن 3 سنوات ولكنه ظل قيد الاعتقال بعد انقضاء المدة. وتسببت تغريداته ونشاطه السلمي بالتعبير عن الرأى في حبسه ومواجهته حكم تعسفي بالسجن.

وكان "منصور" قد تعرض للإخفاء القسرى داخل مقر أمنى مجهول لم يستطع خلال هذه المدة التواصل أو الاتصال مع ذويه ومحاميه، ثم ظهر متهمًا في قضية أعدتها له السلطات وأحالته لـهيئة قضائية مقربة منها لتتصدر عليه حكمها [بالسجن](#) 10 سنوات في 29 مايو 2018، وكان التعبير عن الرأى والمطالبة بالإفراج عن أصحاب الرأى من المعتقلين جريمة تعاقب عليها السلطات الإمارتية وسط تغييب متعمد للدستور والقوانين التي تكفل هذه الأنشطة السلمية.

يعتبر "منصور" من المهندسين المتميزين في مجال الاتصالات التقنية وله أبحاث فيها أهلته لأن يكون عضوا في هيئات وضع المناهج بكلية الهندسة والهندسة التقنية بجامعة الشارقة، لم تشغله نجاحاته عن ميلوه الأدبية وقدم الكثير من الأعمال قبل أن يبدأ مسيرته الحقوقية في عام 2006، وواجه خلال مسيرته الحقوقية مواقف صعبة ووقائع اعتقال واعتداء وقف ورائها جهاز أمن الدولة الإماراتي، ففي أبريل 2011 تم اعتقاله وتلقيق عدة اتهامات في حقه نتج عنها حكما سياسيا بالسجن 3 سنوات في 27 نوفمبر 2011، أفرج عنه في اليوم التالي للحكم بموجب قرار عفو صادر من رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، منع أيضا من السفر، وتعرض للمراقبة الدقيقة ومحاولات لاختراق أجهزته الإلكترونية وحساباته.

يعاني "منصور" الذي حصل عام 2015 على جائزة "مارستان إينالز لحقوق الإنسان" من تدهور حاد في حالته الصحية داخل مقر احتجازه نتيجة سوء الأوضاع والظروف اللاحسانية المحيطة به في محبسه وهو ما دفعه إلى الإضراب عن الطعام لأكثر من مره، ومن ضمن المشاكل الصحية التي يعاني منها "منصور"، بضعف حاد في النظر والإبصار بإحدى عيناه.

عامان ونصف العام من فقد أسرته لوجوده بينهم ومن المنتظر أن يظل فقد عنوان حياة زوجته وأبنائه الأربعه "ماجد" و "شهاب" و "يونس" و "بدر" سبع سنوات ونصف ليكملاوا العشر العجاف بموجب حكم يعتريه الظلم والاجحاف.

كذلك نجد الأكاديمي البارز ناصر بن غيث يقضي أيضاً حكماً بالسجن 10 سنوات، صدر ضده في مارس 2017، وكان "بن غيث" قد تعرض للاختفاء القسري على يد جهاز أمن الدولة في شهر أغسطس عام 2015، على خلفية تعبيره عن رأيه وتجيئه انتقادات سلمية لحكومة الإمارات وللسلطات المصرية.

ويعاني داخل محبسه بسجن "الرزين" من سوء المعاملة وتدھور الأوضاع المعيشية، أوضاع تسببت في إضرابه عن الطعام في فبراير 2018، وأنهاء تحت ضغط السلطات وتهديده بحرمانه من زيارة ذويه أو تقييد هذا الحق وفق ما وثقه "مركز الخليج لحقوق الإنسان".

وفي أكتوبر 2018، تبنى "البرلمان الأوروبي" قراراً يدين الانتهاكات التي تمارسها الإمارات مع الحقوقين، داعياً حكومات الاتحاد الأوروبي إلى فرض حظر على تصدير معدات أمنية إلى الإمارات يمكن استخدامها للقمع الداخلي. كما دعا البرلمان حكومة الإمارات إلى الإفراج الفوري عن "أحمد منصور".

سابعاً: اليمن والمقيمين الأجانب في الإمارات

لم تتوقف حكومة الإمارات عن لعب دور قيادي في التحالف التي تقوده السعودية في اليمن وتساهم هجماته في مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين وتشريد مئات الآلاف من اليمنيين بينهم أطفال يواجهون الموت جوعاً وعطشاً وبالمرض.

واستمرت في تنفيذ هجماتها غير المشروعية ولم تبدي قواتها أي التزام بقواعد حماية المدنيين وتجنيبهم مخاطر المواجهات والاشتباكات، كما تورطت القوات الإماراتية في اليمن والمليشيات التابعة لها في اعتقال واحفاء قسري لمواطنين يمنيين وإساءة معاملتهم وتعذيبهم جسدياً ونفسياً.

أما الوافدين المقيمين في الإمارات من العمال فيواجهون استغلالاً خطيراً من قبل أصحاب الأعمال وتهدر حقوقهم، وعلى سبيل المثال العمال والعاملات المنزليين لا زالوا بلا حماية كافية من الاستغلال والظلم الذي يواجهونه على الرغم من قيام السلطات بسن قانوناً للعاملات والعمال المنزليين في سبتمبر 2017، ولكن شاب بعض مواده الضعف الشديد بالمقارنة بالمواد التي كفلت حقوقهم/ن بموجب قانون العمل.

ثامناً: الخاتمة والتوصيات

يُثمن فريق "نحن نسجل" أي دعوة من شأنها إعلاء قيم الإنسانية والتسامح وقبول الآخر وتمكيناً لو أن الدعوة التي أطلقها الحكومة الإماراتية جادة تنطلق من حيث يحكم القانون وتسود العدالة، لا أن تكون دعوة يراد بها تسويق لنظام لا يحترم حقوق الإنسان ويعاقب مواطنه على استخدامهم لحق التعبير عن الرأي ويستهدف ذوي المعتقلين بانتهاكات وعقوبات تعسفية خطيرة وتمس حياتهم.

وحتى تكون مثل هذه الدعوات مقبولة فعلي حكومة الإمارات أن تقوم بـ:

- 1- الإفراج الفوري وغير مشروط عن الأشخاص والنساء المحبوسين تعسفياً على خلفية أنشطة سلمية، وعلى رأس هؤلاء المنتهية محكمتهم.
- 2- إعادة محاكمة من تتهمهم السلطات بقضايا "إرهاب" أمام دوائر قضائية مستقلة، تنظر الدعاوى في ظل إجراءات قانونية تكفل حقوقهم في الدفاع والتقاضي.
- 3- الكف عن استهداف أسر المعتقلين وإلغاء قرارات سحب الجنسية التي صدرت تعسفياً بحق 16 شخصاً حتى لا تدمر حياتهم ومستقبلهم.
- 4- السماح للمنظمات الحقوقية بزيارة الإمارات ومتابعة أوضاع حقوق الإنسان والكف عن تجريم العمل الحقوقي.
- 5- وقف العمليات العسكرية في اليمن وفتح تحقيقات في وقائع استهداف المدنيين وسوء معاملة المحتجزين.
- 6- وضع ضوابط تكفل حقوق العمالة الأجنبية وتحميهم من استغلالهم وسلب حقوقهم.

WE RECORD
نحن نسجل